الاثار الاقتصادية للتعريفة الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 -2019)

The economic effects of tariffs in the Iraqi economy after 2003

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 02-06-2021
- تاريخ ارسال التعديلات : 13-06-2021
- تاريخ قبول النشر: 17 - 06-2021

الباحثة: رسل عباس فاضل
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد , بغداد , العراق
Rusol Abbas Fahdel
College of economics and administration, Baghdad , Iraq
alkfagrusol@gmail.com

أ.م.د عبير محمد جاسم
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد , بغداد , العراق
Dr. Abeer Mohammed Jassim
College of economics and administration, Baghdad , Iraq
Dr.abeer.mohamd@gmail.com

المستخلص

تعد التجارة الخارجية مكون مهم في أي اقتصاد بلد لانه يعكس مدى ترابط هذه الدولة واتساع حجم علاقاتها مع دول العالم الاخر ومدى تحقيق المنافع المتبادلة بين هذه الدول والمزايا النسبية المتحققة لكل دولة, فلكل بلد ميزان مدفوعات يوضح هيكلها المالي والاقتصادي الذي يعكس درجة تطور هذه الدولة , فالتعريفة الكمركية بوصفها أداة مالية وحمائية لها دور مهم في التأثير على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري فأي دولة تعاني من عجز في الميزان التجاري وخاصة الدول النامية جراء ارتفاع حجم الاستيرادات عن الصادرات تلجأ الى التعريفة الكمركية لكونها الاداة الاسهل والاضمن لعلاج هذا العجز الذي تنعكس اثاره على ميزان المدفوعات وكذلك كمية الاحتياطيات الموجودة من النقد الاجنبي لتستطيع سد العجز الحاصل في باقي حسابات ميزان المدفوعات كالحساب المالي مثلاً,

ومما لاشك فيه أن التعريفة الكمركية تمارس تأثيراً غير مباشر على حركة الاستثمارات المحلية من خلال اعطاء السماحات او التشديد على استيراد المواد الاولية او جراء فرض تعريفات مرتفعة على المستثمرين الاجانب ليتمكن المستثمر المحلي من أن يحمي نفسه ويؤمن استثماراته داخل البلد , وهذا ماتم عكسه في مؤشر افتراضي لتوضيح تأثير التعريفة على هذه الاستثمارات , توصل البحث الى استنتاج مهم وهو ضعف تأثير التعريفة الكمركية في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية بسبب ضعف الوعي لدى السلطة الاقتصادية بأهمية هذا العنصر وأن الانفتاح التجاري كان له تأثير سلبي على التجارة الخارجية من خلال اتساع هيكل الاستيرادات مع بقاء هيكل الصادرات ثابتاً وأن اهم التوصيات التي نص عليها البحث هو تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للتعريفة عن طريق توجيه الايرادات الكمركية صوب دعم القطاعات الاقتصادية وتعزيزها لمجابهة المنافسة الاجنبية.

الكلمات المفتاحية: متغيرات الاقتصاد الكلي – التعريفة الكمركية – الاقتصاد العراقي

Abstract

Foreign trade is an important component of any country's economy because it reflects the extent of the interdependence of this country, the extent of its relations with the countries of the other world, the extent to which mutual benefits are, achieved between these countries and the relative advantages achieved for each country. The customs tariff, as a financial and protectionist tool, has an important role in influencing the balance of payments through the trade balance. Any country that suffers from a deficit in the trade balance, especially developing countries due to the high volume of imports over exports, resorts to the customs tariff because it is the easiest and safest tool to treat this deficit whose effects on The balance of payments as well as the amount of existing foreign exchange reserves to be able to fill the deficit in the remaining balance of payments accounts, such as the financial account, for example,

There is no doubt that the customs tariff exerts an indirect influence on the movement of local investments by giving allowances or emphasizing the import of raw materials or by imposing high tariffs on foreign investors so that the local investor can protect himself and secure his investments inside the country, and this was reversed in a hypothetical indicator To clarify the effect of the tariff on these investments, the research reached an important conclusion, which is the weak effect of the customs tariff on the overall macroeconomic variables due to the weak awareness of the economic

authority of the importance of this element and that the trade openness had a negative impact on foreign trade, the expansion of the import structure, and the stability of the structure of exports. The recommendations stipulated in the research is to activate the social and economic role of the tariff by directing customs revenues towards supporting and strengthening the economic sectors to confront foreign competition.

Keywords: Macroeconomic variables ، customs tariff ،Iraqi Economic

المقدمة

تلعب التعريفة الكمركية دوراً اقتصادياً بارزاً في مجمل اقتصادات العالم وحتى الاقتصادات النامية , فالتعريفة ماهي الا وسيلة حمائية ضد الممارسات الشائعة كالتهرب والاغراق السلعي , ومما لاشك لها دور تمويلي مهم فهي تساهم في تغذية الدولة بالايرادات الكمركية والتي تصب في الايرادات العامة .

للتعريفة الكمركية تاريخ عريق فهي منذ القدم ظهرت في حضارة وادي الرافدين وخاصة في الحضارة السومرية والبابلية ومرت بالعديد من المراحل والتشريعات المختلفة وصولاً لعام 2003 حيث توقف العمل بقانون التعريفة الكمركية نتيجة الصدمة الدراماتيكية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتحول الشامل في انظمته وخاصة النظام الاقتصادي , حيث تم تعليق العمل بقانون التعريفة الكمركية وتفعيل ضريبة أعادة اعمار العراق 5% بموجب اوامر سلطة الائتلاف المؤقت والعمل بها لفترات طويلة لغاية 2010 حيث أرتأت الحكومة أن تشرع قانون للتعريفة جديد يضمن للدولة مجرى مهم من الايراد وكذلك نظراً لغرق الاسواق المحلية بالسلع الاجنبية التي تعددت مناشئها وانواعها , الا ان جرى تطبيقه بوقت متأخر لعدة اسباب وتطبيقها بشكل جزئي في عام 2016 وبالشكل الكامل في عام 2018 ومما كان لها الاثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يكمن الحل أنه لابد منه

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف تأثير التعريفة الكمركية على المتغيرات الاقتصادية وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية الراهنة وتعطيل دورها الذي لايقل أهمية عن باقي العوامل الاخرى المؤثرة في هذه المتغيرات.

فرضية البحث:

أن ضعف الدور الحمائي للتعريفة الكمركية وكثرة التعديلات في قانون التعريفة أدى الى ضعف تأثيرها على المتغيرات الاساسية في الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالاستثمار المحلي وميزان المدفوعات وسعر الصرف والادخار.

أهمية البحث :

تعزى أهمية البحث لدراسة التعريفة الكمركية وكيفية تعزيز دورها الاقتصادي المهم الذي يساهم بشكل غير مباشر لرفد الدولة بالموارد المالية من خلال تأثيرها على هذه المتغيرات فضلاً عن دورها الاصلاحي للقطاعات الاقتصادية.

هدف البحث :

1- تسليط الضوء على التعريفة الكمركية بما تمارسه من دور مهم في حماية الاقتصاد العراقي من الاثار السلبية للتجارة الخارجية.

2- البحث عن أسباب ضعف تأثير التعريفة الكمركية على المتغيرات الاقتصادية .

منهجية البحث

اعتمد البحث في تحليل مفاصله على المنهج الوصفي التحليلي , ويقتصر البحث على ثلاث مباحث , حيث ان المبحث الاول يبحث في الأطار النظري للتعريفة الكمركية .... أنواعها ومبررات فرضها والمبحث الثاني يتضمن واقع التجارة الخارجية وهيكل التعريفة الكمركية في العراق بعد عام 2003 والمبحث الثالث يتناول أثر التعريفة الكمركية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق بعد عام 2003

المبحث الاول: الأطار النظري للتعريفة الكمركية .... أنواعها ومبررات فرضها.

اولاً: مفهوم التعريفة الكمركية

يرجع أصل مصطلح التعريفة الكمركية من كلمة (Tariff) في العصر العربي الاول حيث كان العرب يطلبون من القافلة الاجنبية أبراز مايسمى تعريف للحصول على أذن الدخول الى مناطقهم مقابل دفع رسم او ضريبة معينة

اما اصطلاحاً فتطلق على قوائم االسلع المفروضة عليها الرسوم او الضريبة الواجب جبايتها من السلع المفروصة سواء كانت سلع مستورد او مصدّرة , وأن لفظ (الكمرك) هو دخيل على اللغة العربية وهي في الاصل كلمة ايطالية وتلفظ (كوميركو) اي هو لفظ يطلق على محل الجباية او تمثل الضريبة نفسها. **(لوني نصيرة, 2020, https://www.elmizaine.com/)**

برزت الضرائب الكمركية مع ظهور التجارة الدولية والعلاقات الخارجية وهي وسيلة تدخّلية في السياسة التجارية وهي أقدم أنواع الضرائب حيث عُرفت لاول مرة منذ 3000 ق.م بعد ظهور قوانين حمورابي حيث تميزّت تلك الحقبة في بابل واشور بالنشاط الاقتصادي وأنواع الصفقات التجارية المبرمة وقد وجدت علامات مسمارية في عهد السومريين فكانت تسمى (نسخاتوم) **(عبد القادر, 2011, 21-45)** .

ثم عُرفت الكمارك في عهد الرومان والاغريق كتجارة عبر الحدود ,ثم جاء الاسلام كنظام ديني وسياسي في شبه الجزيرة العربية وبدأت الفتوحات الاسلامية فكانت تعرف الكمارك ب(المكوس او مكُس) على يد الخليفة عمر بن الخطاب فعرُفت بضريبة (العُشر) .

تطورت الكمارك وطرق تحصيلها وصولاً لعهد العثمانيين حيث عُرفت ب(الرسوم الاميرية) وتجبى عن البضائع المستوردة فتأسست دار الكمارك في المراكز التجارية ومنها بغداد والبصرة وأصبحت تابعة للادارة العثمانية .

حينما يطرق على المسمع مصطلح التعريفة الكمركية تتبادر الى الاذهان بانها ضريبة غير مباشرة والهدف منها الحصول على ايرادات لتمويل موازنة الدولة , لكن هنالك تعريفات عدة للتعريفة الكمركية ومنها هي ضريبة تفرض على بضاعة ما عند عبورها الحدود الوطنية لدولة ما ولها انواع عدة لكن أشهرها هي التي تفرض على الواردات وتعتبر مصدراً للايرادات الحكومية **(كريانين, 2010, 92)** .

وتعرف ايضاً على انها ضريبة تفرض على السلع الواردة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من أثر المنافسة الاجنبية **(قلادة , 1965 , 27)** .

وكذلك تعرف بأنها (ضريبة تفرض على السلع والخدمات المتاجر بها عبر الحدود الاقليمية للدولة ويمكن فرضها اما على الصادرات أو الواردات من السلع الا أنها بشكل أساسي تطبق على السلع المستوردة)

تعتبر التعريفة الكمركية أحد اهم وسائل السياسة التجارية واحد أهم انواع الضرائب غير المباشرة وتلجأ الدول عادة الى أستخدام التعريفة الكمركية لغرض حماية اقتصاداتها من المنافسة الاجنبية وخاصة من الاغراق التجاري **(فائق, 2000, 111) .**

ثانياً- أنواع التعريفة الكمركية :

تختلف التعريفة في أنواعها ويمكن تقسيمها كالاتي :

1- وفقاً لطريقة فرضها (خطاب , 2015, 183) :

أ-التعريفة الكمركية القيمية (The ad valorem tariff) : وهي ضريبة تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة البضاعة المستوردة أو المصدرة وترتبط قيمتها مع قيمة البضاعة وتختلف نسبتها تبعاً لنوع السلعة أن كانت ضرورية أم كمالية ومن فترة زمنية لاخرى لنفس البضاعة.

ان هذه الضريبة لها مزايا عديدة من أهمها أنها مرنة تجاه التغيرات في الدورة الاقتصادية حيث تزيد في أوقات التضخم وتنخفض في أوقات الكساد ,كذلك تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية نظراً لعدم تحيزها تجاه سلعة معينة , وتساهم هذه الضريبة في حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية.

لايخلو هذا النوع من عيوب وأهمها الصعوبة في تحديد قيمة الضريبة لتعدد السلع وأختلاف أسعارها , أنخفاض رفاهية المستهلك الناتج عن تحيز هذه الضريبة ضد الاصناف ذات الجودة المرتفعة.

ب-التعريفة الكمركية النوعية (Specific tariff) تفرض هذه الضريبة على أساس مبلغ ثابت على كل وحدة مستوردة من البضاعة بغض النظر عن قيمتها فيكون على أساس الحجم أو الوزن او الطول فمثلاً– مقدار الضريبة المفروضة على طن من الحديد تختلف عن مقدار الضريبة المفروضة على طن من الخشب)

هذه الضريبة لاتخلو من المزايا وأهمها تتسم بالسهولة النسبية من ناحية قيمة الضريبة حيث يسهل تحديد الوزن او الطول بغض النظر عن القيمة , تتسم بالثبات النسبي للحصيلة الضريبية اي تتفادى التغيرات في الدورات الاقتصادية والتحيز لصالح استيراد الاصناف الجديدة من السلع عالية القيمة لاختلاف العبء الضريبي.

تقابل هذه المزايا عيوب ومن أهمها بأنها لاتفرق بين انواع السلع المختلفة فمثلاً عند فرض ضريبة مقدارها 10% على السيارات فهذه الضريبة تشمل كافة السيارات بأنواعها وبتعدد مناشئها سواء كانت من نوع مرسيدس أو بورش فهما يخضعان لنفس قيمة الضريبة والبالغة 10%.

ج-الضريبة الكمركية المركبة : (Compound tariff) هذا النوع يجمع بين النوعين السابقين حيث تتكون هذه الضريبة من مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة بالاضافة الى النسبة المئوية من قيمة السلعة مثلاً تفرض ضريبة على كل سيارة مستوردة تعادل 1000$ +10% من قيمة السيارة حيث تعادل قيمتها (100000$) فتصبح الضريبة المركبة1000+(1000*10%) = 11000$

2- التعريفة من حيث أتجاه حركة البضائع عبر الحدود والغرض من فرضها (عبد, 2020 , 26)

أ-الضريبة المفروضة على الواردات: هو نوع من الضريبة التي تفرضهاالسلطة الاقتصادية على السلع الاجنبية المستوردة والغرض الاساسي من فرضها هو تحقيق أغراض مالية وكذلك لاغراض اقتصادية وهو حماية المنتج المحلي حيث يتم أختيار مجموعة من البضائع التي يكون أستهلاكها كبير من قبل أفراد المجتمع , والحليلولة دون وقوع أثار سلبية على العدالة الاجتماعية.

ب-الضريبة المفروضة على الصادرات: وهو النوع الذي تفرضه الدولة على السلع المصدّرة للخارج وتعدّ ضريبة خاصة حيث أن الهدف من فرضها هو" الاعفاء" على العكس من ضريبة الواردات التي تعُد ضريبة عامة والغرض من فرضها هو الحفاظ على بعض السلع في السوق المحلية .

تتصف هذه الضريبة بعدم الاستقرار لكونها تعتمد على قوة خارجية والاسعار الدولية حيث لاقدرة للدولة على تغييرها,

ومن أهم خصائصها مرونتها وسهولة أدارتها وتكون متفاوتة تبعاً لتغير الاسعار الدولية.

ثالثاً – مبررات فرض التعريفة الكمركية (لخضر, 2006, 29)

1- تحسين التبادل التجاري: تستخدم التعريفة كأداة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ويتمثل الخلل بوجود العجز بسبب ارتفاع الاستيرادات عن الصادرات اذ تفرض الدولة تعريفة كمركية على الاستيرادات لمعالجة هذا العجز في الميزان لتقليل الاستيرادات لتحقيق التوازن او الفائض في الميزان التجاري مما ينعكس ايجاباً على ميزان المدفوعات وبذلك تتحسن معدلات التبادل الدولي بين الدولة الفارضة للتعريفة مع دول العالم الاخر.

2- رفع حصيلة الايرادات العامة: يعتبر من اهم المبررات التي تستعين بها الدول وخاصة الدول النامية , أذ تسعى هذه الدول في الحصول على المزيد من الايرادات , فالتعريفة الكمركية تمثل الاداة الاسهل لتحقيق ذلك , أي عندما تقوم دولة بفرض تعريفة كمركية على السلع الواردة وخاصة اذا كانت الدولة مستهلكة اكثر من كونها منتجة فهي بذلك تحقق المزيد من الايرادات عن طريق التعريفة ولكن في حال اصبحت هنالك مغالاة في فرض التعريفة وخاصة بنسب مرتفعة فهذا يعود سلباً على الايراد العام وكذلك على الوعاء الضريبي أيضاً.

3- حماية الصناعات الناشئة: يعد هذا المبرر من المبررات الشائعة والاكثرها أستخداماً من قبل الدولة المطبقة لقوانين التعريفة وخاصة الدول النامية , أذ ينطلق من أن هذه الدول لاتمتلك صناعات او سلع تستطيع مجابهة السلع والصناعات الاجنبية أذ تحتاج الى فرض تعريفة كمركية لتتمكن هذه الصناعات من الوقوف والتهيؤ والدخول في مضمار منافسة السلع الاجنبية في السوق المحلي والاسواق العالمية ويمكن للدول أن تفرضها بشكل مؤقت الا أن تنهض صناعتها وتصبح من الصناعات القوية بعد ذلك تستطيع تخفيض التعريفات أو الغاؤها تبعاً لسياسة الدولة التي تراها مناسبة.

4- مكافحة الاغراق: يعرف الاغراق على أنه قيام الشركة ببيع أنتاجها في الاسواق الخارجية بسعر أقل من سعر البيع محلياً , وينظر اليه على أنه شكل من أشكال التميز السعري ويحدث نتيجة قيام منشأة ما ببيع نفس الانتاج في أسواق مختلفة بأسعار مختلفة , يكون الاغراق على ثلاثة أنواع منها (الاغراق الشرس ,الاغراق الدائم ,الاغراق المتقطع الحدوث)

ان الاغراق يؤدي الى الاضرار بالسوق المغرقة فيستبعد المنافسين المحليين وفي هذه الحالة تتضرر الصناعات الناشئة والصناعات المحلية الامر الذي يتطلب من السلطة الاقتصادية أن تتخذ أجراءات لمكافحة الاغراق وأن منظمة التجارة العالمية قد شرّعت لدول العالم أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية اسواقها من الاغراق التجاري ومنها استخدام التعريفة الكمركية لكونها الاداة التي تسبب ضرر اقل وتكافح الاغراق بشكل كبير.

المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية وهيكل التعريفة الكمركية في العراق بعد عام 2003

أولاً- : أتجاهات مكونات التجارة الخارجية قبل وبعد عام 2003

شهد العراق قبل عام 2003 تحولات كبيرة في أنظمته السياسية والاقتصاديةوعلى وجه الخصوص الانظمة الاقتصادية حيث تعرض الاقتصاد العراقي لعدة صدمات وتحولات جرّاء تغّير الانظمة السياسية ففي حقبة الخمسينيات وبالتحديد في عام 1958 كان هنالك تحول في السياسة التجارية وتوسع السلطة في التدخل بالشؤون التجارية مما انعكس ذلك على مؤشرات الأداء الاقتصادي المعروفة مثل الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري (الصادرات والاستيرادات) حيث تم اصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي كان له الاثر المباشر وغير المباشر على الاقتصاد العراقي واصدار قرار تأميم الشركات الريادية العراقية في حقبة الستينات وتوسعت السلطة في فترة السبعينيات بشكل كبير وهيمنته على كافة النشاطات وتقليص القطاع الخاص وتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي معتمداً على النفط وتدفق رصيد من العملات الاجنبية وصولاً لحقبة التسعينات من القرن الحالي وهي مرحلة أنتقالية كانت من أبرز سماتها الحصار الاقتصادي على العراق في عام 1991 حيث انخفضت فيها معدلات الصادرات والاستيرادات مما أثر سلباً على الميزان التجاري وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام وبعد توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام1996 حيث سمحت الولايات المتحدة بتصدير ماقيمته 2 مليار دولار من النفط كل ستة اشهر واستيراد سلع الدواء والغذاء مما اسهم بارتفاع الاستيرادات وكذلك الصادرات وعودة النشاط التجاري والتعاملات الخارجية مع الدول الاخرى بشكل محدود ولكن بقي النفط كمادة اولية مهيمنة على هيكل الصادرات العراقي بنسبة 95% والذي يمتاز بعدم تنوعه وان هيكل الاستيرادات متنوع أكثر من هيكل صادراته (**الكليدار, 2012, 32).**

وصولا لعام 2003 تعرض العراق لصدمة اقتصادية كبيرة وهي تحول النظام الاقتصادي( ) من المركزية الى نظام غير واضح المعالم وهو تركيبة مابين (اقتصاد السوق و المركزية) وتحرر تجارته الخارجية حيث فتح العراق ابواب التجارة على مصراعيها لدول العالم الاخرى و ازدادات معدلات الاستيرادات والصادرات وتوسعت تجارته الخارجية لكن هذا التحول كان له اثار سلبية على الاقتصاد العراقي حيث سبب الانهيار لقطاعات الصناعه والزراعه ودمار البنية التحتية للقطاعات غير النفطية والنفطية وحلت السلع المستوردة محل الانتاج الوطني لهذه القطاعات وبقيت الصادرات النفطية من النفط الخام هي المهيمنة على هيكل الصادرات العراقية وبقي التركز وعدم التنويع هو السائد واعتماد الميزان التجاري وميزان المدفوعات على الايرادات من صادرات النفط بشكل كبير(**جميل والصائغ, 2018 , https://www.makingpolicies.org)**

نستعرض مكونات التجارة الخارجية وهي كالاتي:

1- الصادرات : (Export) تعد الصادرات من المؤشرات المهمة لمعرفة مستوى التجارة الخارجية أذ كلما ارتفعت نسبتها كلما كان أنعكاسها ايجابي على التجارة الخارجية والميزان التجاري بالتحديد حيث أن الصادرات العراقية تعتمد بشكل كبير على جانب واحد وهو القطاع النفطي ,وان القطاعات غير النفطية تساهم بنسبة قليلة ويعلّل السبب لعدم توفر القدرة على التصنيع وقلة الكفاءة الانتاجية, ويمتاز هيكل الصادرات العراقية بعدم تنوعه ممايضعف القدرة التنافسية للدولة على منافسة السلع الاجنبية في الاسواق الاخرى وكذلك في السوق المحلي **(بريهي وكشيش, 2017 , 322).**

وبالنظر للجدول (1) الذي يوضح أتجاه الصادرات بشكل عام خلال مدة الدراسة حيث نلاحظ أن في عام 2004 كانت الصادرات منخفضة نسبياً بسبب الاوضاع غيرالمستقرة في العراق والعودة حديثاً للتصدير وأن الصادرات أخذت بالتذبذب مابين الارتفاع والانخفاض حيث أن معدل النمو المركب للصادرات للفترة (2004-2009) بلغت مانسبته (-85.15) لتنامي الصادرات السلعية العراقية بمعدل نمو مركب سالب بسبب التذبذبات الحاصلة في قيم الصادرات خلال هذه المدة, وعام 2009 انخفضت الصادرات2009 الى (39,726.10) مليون دولار بعد أن كانت في عام 2008 (63,782.20)مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-37.57%) يعود السبب لحدوث الازمة العالمية وعدم قدرة الدول العظمى من دعم استيراداتها من النفط الخام مما اثر ذلك على اسعار النفط نتيجة لانخفاض اسعار النفط مما اثر بشكل مباشر على اجمالي الصادرات.

ثم عاودت الصادرات بالارتفاع نسبياً نتيجة انتهاء الازمة العالمية وارتفاع اسعار النفط وخصوصاً في عام 2012 حيث وصلت الصادرات الى اعلاها اذ بلغت (94,171.60) مليون دولار وهي اعلى قيمة خلال مدة الدراسة ثم عاودت للتأرجح مابين الانخفاض والارتفاع وصولا لعام 2014 حيث انخفضت الصادرات وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-6.45%) بسبب دخول داعش الى العراق وزعزعة الامن وسيطرته على بعض المنافذ الحدودية وقيامه بأعمال التخريب وخصوصاً للانابيب النفطية الناقله للموانئ مما اثر بشكل سلبي على اجمالي الصادرات واستمرت الصادرات بالانخفاض وصولا لعام 2017 أذ تم تحرير العراق من سيطرة داعش والعودة الى ارتفاع الصادرات عام 2018, اما عام 2019 فشهد حدوث أنخفاض في اجمالي الصادرات بسبب انخفاض معدل اسعار برميل النفط في الاسواق العالمية الى(60.98) دولار مقارنه مع سعر برميل النفط في عام 2018 حيث كان يبلغ(65.98) دولار وكما هوموضح في الجدول أدناه

الجدول (1) اجمالي الصادرات العراقية للمدة (2004-2019) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	معدل النمو السنوي
2004	17810	0
2005	23,697.40	33.06
2006	30,529.40	28.83
2007	39,590.00	29.68
2008	63,726.10	60.97
2009	39,782.20	-37.57
2010	51,763.60	30.12
2011	79,680.50	53.93
2012	94,171.60	18.19
2013	89,769.40	-4.67
2014	83,980.90	-6.45
2015	43,441.50	-48.27
2016	40,759.10	-6.17
2017	57,559.10	41.22
2018	86,359.90	50.04
2019	81,585.20	-5.53

المصدر: الجدول من عمل الباحثة استناداً الى: البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية.

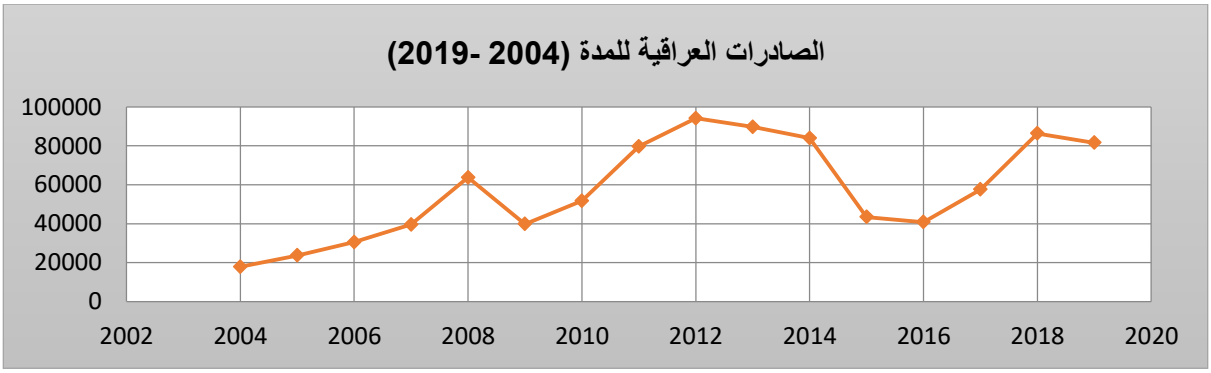

الشكل (1) يوضح الصادرات العراقية للمدة (2004 -2019)

المصدر: من أعداد الباحثة أعتماداً على بيانات الجدول (1).

2- الاستيرادات (Import) :تعبّر الاستيرادات عن مدى تطور النشاط الاقتصادي ومدى ارتباط البلد المستورد بدول العالم الاخر وأن الاستيرادات تمثل في مجموعها قيم الموارد التي يضحي بها الافراد للحصول على السلع والخدمات من الخارج لسد حاجاتهم ورغباتهم وان انخفاض او ارتفاع الاستيرادات هو دلالة على مقدار الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية الطلب الكلي المحلي**(نجم ورشيد, 2016, 338).**

تمتاز الاستيرادات العراقية بهيكلها المتنوع واستيراد كمية ليست بقليلة من السلع الاستهلاكية خصوصاً وباقي السلع عموما فبالنظر الى اجمالي الاستيرادات العراقية خلال مدة الدراسة نلاحظ من الجدول (2) في عام 2004 بلغت قيمة الاستيرادات العراقية (21302.3) مليون دولار بسبب الاندماج الدولي والانفتاح التجاري وتعتمد قيمة الاستيرادات على اجمالي المبالغ التي توفرها الدولة لاغراض الاستيراد من الخارج بسبب ضعف الجهاز الانتاجي المحلي وان اغلب الانتاج المحلي غير قادر على سد حاجة الطلب الكلي المحلي فالسلع الاجنبية تبدو رخيصة وذات جودة وكفاءة عالية والطلب عليها عالي ،اذ يلاحظ من الجدول تذبذب اجمالي الاستيرادات مابين الارتفاع والانخفاض وبمعدل نمو مركب قدّر ب(-0.85%) لمدة الدراسة , ونلاحظ في عام 2006 انخفاض الاستيرادات بشكل ملحوظ عن عام 2005 بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة فتباطئت حركة التجارة قليلاً في هذه الفترة ثم اخذت بالارتفاع في باقي الفترة وصولاً لعام 2015 فقد انخفضت قيمة الاستيرادات الى (39,045.10) مليون دولار بعد أن كانت (53,176.60) مليون دولار في عام 2014 بسبب الظروف الامنية التي شهدتها البلاد فضلاً عن تأثيره في حركة الاستيرادات والصادرات كذلك انخفاض سعر الصرف الدينار الذي يعتبر عامل مؤثر بشكل كبير على الاستيرادات وكذلك أن انخفاضها منذ عام 2016 لغاية عام 2019 أدى الى تطبيق قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 وتلا ذلك انخفاض نسبي في الاستيرادات بشكل عام .

الجدول(2) اجمالي الاستيرادات العراقية للمدة (2004-2019) (مليون دولار)

السنوات	الاستيرادات	معدل النمو السنوي
2004	21302.3	0
2005	20,002.20	-6.10
2006	18,707.50	-6.47
2007	21,516.20	15.01
2008	30,171.20	40.23
2009	38,437.10	27.40
2010	43,915.30	14.25
2011	47,802.90	8.85
2012	56,233.70	17.64
2013	58,795.90	4.56
2014	53,176.60	-9.56
2015	39,045.10	-26.57
2016	34,279.80	-12.20
2017	38,765.70	13.09
2018	38,875.70	0.28
2019	49,417.60	27.12

المصدر: الجدول من أعداد الباحثة أستناداً الى: البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية .

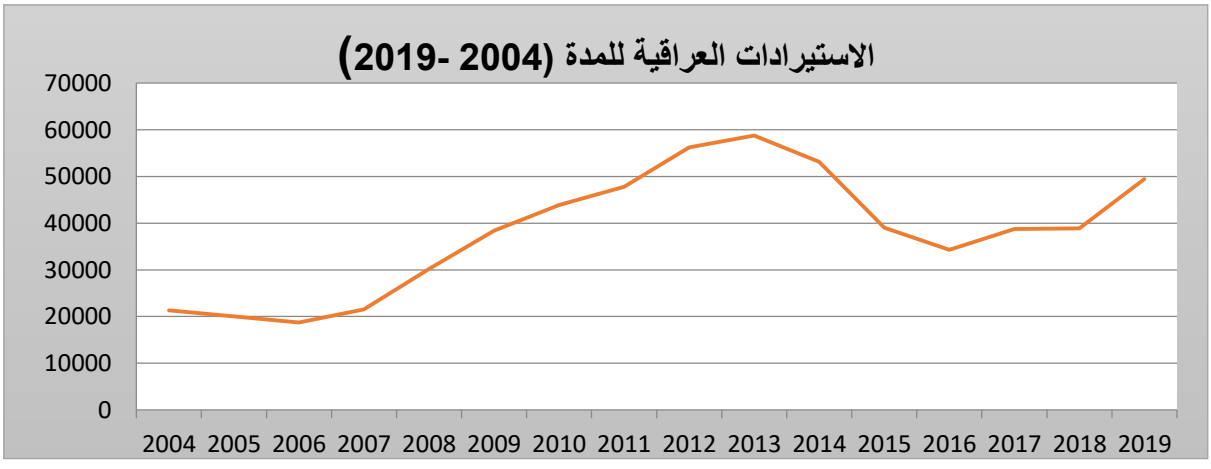

الشكل (2) يوضح تأرجح الاستيرادات العراقية مابين الارتفاع والانخفاض للمدة(2004 -2019)

المصدر: من أعداد الباحثة أستناداً الى بيانات الجدول (2).

ثانياً- القوانين وتطورات فرض التعريفة الكمركية في العراق

1- تطورات التعريفة الكمركية

تعد التعريفة الكمركية من أقدم الوسائل التي أستُخدمت لتنظيم عملية التجارة وظهرت لأول مرة في الحضارات القديمة لبلاد وادي الرافدين كالحضارة البابلية والاشورية والتي ترجع للألف الثالث ق.م وكان الغرض من أستخدامها مالي أكثر من أستخدامها كأداة للحماية مرت التعريفة الكمركية بعدة مراحل حيث كانت بداية ظهورها من قوانين حمورابي وتطورت في مرحلة الاسلام ووصولاً للعهد العثماني ومرحلة الانتداب البريطاني ومن هذا المنطلق نوجز مراحل تطور التعريفة الكمركية وقوانينها منذ الانتداب البريطاني و مرحلة الحكم الجمهوري الى يومنا هذا **(وارتان , 2015, 47).**

أ- مرحلة الانتداب البريطاني الى الحكم الجمهوري(1914-1958): أحتل البريطانيون العراق في عام 1914 حيث حاولو طيلة فترة أنتدابهم أن يغيروا جملة القوانين المفروضة أبان الحكم العثماني وخاصةً تغيير قوانين التعريفة الكمركية التي اصدرها العثمانيون حيث استعان البريطانيون بقانون الكمارك البحرية الهندي رقم (8) لسنة 1878 وأصبح نافذاً بموجب اعلان الكمارك رقم(1) لسنة 1916 وان هذا القانون لم يتضمن تحديداً لنسب الرسوم الكمركية، وانما جاء بأحكام تنظيمية عامة تتعلق بالإدارة الكمركية وكان يضم 207 مادة ومقسماً الى 16 باب بعد ذلك جاء قانون رقم (19) لسنة 1919 والذي يعتبر أول قانون شُرع في تاريخ العراق الحديث وقد أجريت عليه اربعة عشر تعديلاً حيث فُرضت رسوم قيمية بنسب مختلفة تراوحت من (15% -60%) وتوسع نطاق الرسوم النوعية , بعد ذلك شُرع قانون رقم (27) لسنة 1928 وتكون من 27 مادة تضمنت مواد تنظيمية واعفاءات بينما تضمنت مواد اخرى تخفيض و زيادة الرسوم الكمركية على سلع محددة, وتضمن 39 فقرة وفرضت بنسب تتراوح من(11% -20%) ومالبث أن مر عامان حتى تم صدور قانون جديد والمرقم (7) لعام 1930و الذي تكون من 31 مادة ومما لوُحظ أن اغلبها عبارة عن الغاء وتعديل للعديد من المواد والفقرات من قانون التعريفة الكمركية رقم (27)لسنة 1928, وكانت اغلب التعديلات هي زيادة الرسوم الكمركية المفروضة على السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية او انتاجية**(محمد, 2013, 69-70).**

بعد ذلك تم الغاؤه بموجب صدور قانون التعريفة الجديد والمرقم (56) لعام 1931 ( ) والذي الغى قانون الكمارك البحرية الهندي رقم (8) لسنة 1878 وقانون الترانزيت التجاري رقم (45) لسنة 1924 وقانون استرداد رسوم الكمارك البحرية الدروباك المرقم (55) لسنة 1926 وبيان تعديل تعريفة الكمارك لسنة1920 وكذلك الغى قانون تعديل التعريفة الترانزيت التجاري رقم (13) لسنة 1929وجاءهذا القانون بأحكام متعلقة بالادارة الكمركية كمنح سلطة جديدة لبعض المراكز واعطاء تخويل لموظفي الكمارك للقيام بأجراءات تنظيمية وفقة المادة(8) والخ.. من الاحكام, بعد ذلك شُرّع قانون رقم (11) لسنة 1933 حيث يعد أول قانون بعد تحقيق استقلال العراق جاء بتعديلات كثيرة ومنح صلاحية لوزير المالية بأتخاذا التدابير بشأن استيفاء الوارد الكمركي واعفاء (137) سلعة وتراوحت الرسوم القيمية (680) سلعة والرسوم نوعية على (275) سلعة حيث تراوحت نسبتها بين(8%-100%)**(الوقائع العراقية , 977, 1931).**

استمر العمل بقانون (11) لسنة 1933 الذي اعتبر من القوانين المميزة حيث اعتمد على اخذ رسوم قيمية ونوعية اي اعتماد مبدأ الرسوم المختلطة والهدف منه بالدرجة الاساس توفير ايراد مالي للدولة بعد ذلك

الغي بموجب قانون رقم (77) لسنة 1955,**(عبد القادر, 2011, 55**) , الذي وضع وفق أسس وتصنيفات تعريفة بروكسل وبموجب هذا القانون أخذت الحكومة بأتباع سياسة تجارية أكثر حرية عن سابقتها مع ملاحظة تراجع الهدف المالي للدولة وحددت ثلاثة أنواع للتعريفة وهي القيمية والنوعية والمختلطة(القيمية+النوعية) وتتضمن تخفيض او حذف الرسوم الكمركية التي يتحمل عبئها الشريحة الكبرى من أصحاب ذوي الدخل المحدود مع زيادة الرسوم الكمركية التي يتحمل اعبائها الشريحة ذات الدخل المرتفع وذلك تطبيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية ويشمل هذا القانون 21 قسم و99 فصل جرت على هذا القانون تعديلات كثيرة أهمها التعديل العاشربموجب القانون المرقم (8)لسنة 1964 الذي أكد على الرسوم المفروضة وفق الطبقات الاجتماعية وتخفيض الرسوم المفروضة على المواد الغذائية ذات الاستهلاك الشعبي مع بعض التعديلات التي وردت سهواً في القانون قبل التعديل**(الوقائع العراقية, 907, 1964).**

ب- أواسط مرحلة الحكم الجمهوري وتشكيل الحكومة الجديدة بعد عام 2003 : صدر قانون الكمارك المرقم (23) لسنة 1984 الذي الغى القانون المرقم(77) لسنة 1955 وجاءَ هذا القانون ليُلائم التغييرات الاجتماعية والسياسية وفق النظام الحكم الجديد حيث يعدْ أكثر ملائمةً للأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقِها ويتضمن المبادئ التي إستقر عليها التشريع المقارن بما في ذلك وثائق مجلس التعاون الكمركي في بروكسل ورغبة الدولة للانضمام لتوحيد التشريع العربي في نطاق إتفاقية الوحدةَ العربية ويستمِد القانون أحكامهُ من مشروع القانون الكمركي العربي الموحد الذي أقرتهُ اللجنة الكُمركية في مجلس الوحدة الاقتصادية وبمايتلائم مع أتفاقية الترانزيت بين البلدان العربية التي صادق عليها العراق بموجب القانون رقم(35) لسنة 1978 والذي يتضمن 18 باباً وعدة فصول و270 مادة والذي أكد على دور الادارة الكمركية للحد من التهرب الكمركي والسيطرة على المنافذ ووضع عقوبات لمرتكبي المخالفات الكمركية وتضمن هذا القانون أعفاءات شملت الهيئات الدبلوماسية والقنصليات والاعفاءات العسكرية وكذلك اعفاءات مختلفة على جميع الاصعدة**(قانون الكمارك العراقية, 1984, 4).**

طرأت عدة تغْيِيرات على هذا القانون وصولاً لعام 2003 ودخول القوات الامريكية الى العراق وإحتلالِه الذي أدى إلى اختلال موازين الدولة بكل أطوارها سواء كان على

الصعيد السياسي أو الأقتصادي حيث وضعت قوات الاحتلال عِدة أُسُس جديدة للدولة ومنها الكمارك وتم تعليق العمل بجميع القوانين التي شرعتها الدولة العراقية سابقاً بموجب الامر 12 لسنة 2003 ومنها قانون 23 لسنة 1984 ووفقاً لقرارات الحاكم المدني بول بريمر بالامر 37 لسنة 2003 ووضع أستراتيجيات ضريبية جديدة, والسماح لمكاتب الصيرفة بأجراء تحويلات مالية للخارج , ويتم ايضاً تحويل مبالغ الاستيراد عن طريق نافذة بيع العملة في البنك المركزي التي استبدلت بقرار سلطة الائتلاف المؤقت عوضاً عن دائرة التحويل الخارجي وفرض ضريبة أعادة اعمار العراق على أجمالي القيمة الكمركية للبضائع وبنسبة 5% والعائدات من هذه الضريبة يتم توجيهها لاعادة اعمار العراق ودعم المواطنين وشملت أعفاءات على السلع الغذائية والكتب والادوية الطبية والملابس والبضائع المستوردة التي يتم تقديمها كمساعدات أنسانية(**أمر سلطة الائتلاف المؤقت37 , 2003, 29).**

شمل هذا الامر ايضاً اعفاءات لجهات معينة من ضريبة ال5% (**أمر سلطة الائتلاف المؤقت 38, 2003, 30)**

وهم :

1- سلطة الائتلاف المؤقتة.

2-المتعاقدون والمنظمات الدولية والمتحالفون مع سلطة الائتلاف المؤقتة.

3-الهيئات التابعة للحكومات والمنظمات التي تستورد بضائع لاغراضها الشخصية.

بقي العمل بهذا الامر لغاية عام 2010 حينها أرتأت الحكومة العراقية أن تُشرع قانون جديد للتعريفة الكمركية حيث لابد من أستيفاء رسوم كمركية وضرائب لاغراض حماية السوق المحلي من الاغراق السلعي وعدم قدرة الصناعات المحلية للعمل ومواكبة هذه السلع وضعف الرقابة وأجهزة التقيس والسيطرة النوعية على منع دخول هذه السلع أي لابد للحد من هذه الفوضى العارمة قُدم مقترح للبرلمان العراقي للموافقة على قانون 22 لسنة 2010 بعد ان تم العمل به من قبل وزارة العدل ويشمل (7077) مادة بالرسوم الكمركية واعفاء (709) مادة من ضمنها مواد اولية وتتراوح النسب من (1-100%) الا ان هذا القانون من المفترض أن يتم تطبيقه والعمل به في عام 2014 وخضع للتعديل الا أن تم تطبيقه والعمل به بتاريخ 2016/1/18تطبيق جزئي لان بعض مواد القانون كانت غير مفعلة .

يشتمل القانون على11 مادة مقسمة الى (21) قسم و(97) فصل نستعرض بعض الاقسام ونسبة الرسوم المفروضة عليها **(قانون التعريفة الكمركية –الجزء الاول, 2010, صفحات متفرقة) :**

أ- القسم الاول الذي يشتمل على الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية تراوحت فيها نسبة الرسوم 10 % للماعز والخراف و15% للاسماك ومنتجات الالبان والحليب بين 10-15%

ب- القسم الثاني الذي يحتوي على الفواكه والمنتجات النباتية وبعض الخضراوات المستوردة بلغت نسبة رسم 30% على الخضراوات و15% على الفواكه اما بالنسبة للحمضيات 25%

ج- بالنسبة للقسم الذي يشمل السلع الغير مرغوب بها من قبل فئات كثيرة في المجتمع او الاقل استهلاكاً في الفصل (22) الذي يشمل المشروبات الكحولية بأنواعها فبلغت نسبة الضرائب عليها 80%

د- في الفصل (24) الذي يشمل التبوغ والسجائر والمعسل فتراوحت نسب الرسوم من(15-50%).

ح- اما في القسم الخامس للمنتجات المعدنية كالكبريت وخامات المعادن في الفصل (36) تراوحت نسبة الرسوم من (5%-25%).

خ- سلع منتجات الصيدلة او ماتسمى ب(السلع الطبية) في القسم السادس بلغت نسبة الرسم 15% واللقاحات الطبية معفية من الرسوم و5% على الادوية .

ع- في الفصل (33) الذي يختص بالعطور ومواد التجميل ومحضرات العناية بالشعر والزينة تراوحت نسب الرسوم عليها (20%-25%)

هـ - في القسم الثاني عشر الفصل (64) والمتمثل بمصنوعات من أزهار اصطناعية ومصنوعات من الشعر البشري وعصي المقاعد وسياط وعصي مشي وأغطية الرأس فتراوحت نسب الرسم عليها (5%-10%-20%).

يلاحظ من فقرات القانون انه ركز على التمييز بين السلع الضرورية والكمالية من خلال اعطاء نسب متفاوتة للرسوم على هذه السلع فنلاحظ ان السلع الكمالية كمساحيق التجميل ومحضرات الشعر كانت نسبة الرسوم عليها (20 – 25%) بينما السلع الغذائية كمنتجات الالبان (10-15%) ودعماً للمنتج الزراعي المحلي ففرضت رسوم على المنتجات الزراعية المستوردة (30% -15%-25%) واعفاء سلع التي تعتبر مدخلات اساسية بالنسبة للزراعة والصناعة فمثلا ادوات والالات تفتيت التربة والالات الجني والحصد قاصات الاعشاب والحشائش واعفاء بعض المعادن مثل (الالمنيوم ,النيكل الخام, نحاس (خام ومُرسب), **(قانون الكمارك 22 – الجزء الثاني , 2010, صفحات متفرقة).**

ألغى هذا القانون وفق المادة رقم (9) قانون التعريفة الكمركية المرقم (77) ( ) لسنة 1955 وامر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (54) سياسة تحرير التجارة وتضمن أعادة العمل بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (38) لسنة 2003 فيما يخص ضريبة اعادة الاعمار لحين تطبيق قانون 2010 وتسري احكامه على السلع المستوردة في جداول تعرفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية , وصادق مجلس النواب ورئيس الوزراء على تطبيق القانون على مراحل لتجنب الصدمات الاقتصادية، ويتم اختيار وتسمية السلع المستوردة المشمولة لكل مرحلة بالتنسيق ما بين الهيئة العامة للكمارك ولجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء على ان لا يتجاوز السقف الزمني لتطبيق المرحلة الاخيرة والوصول الى التطبيق الكامل لأحكام القانون ثلاث سنوات من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفق التعديل الثاني للقانون ومن المفترض أن ينفذ في

(الوقائع العراقية – قانون الكمارك التعديل الثاني, 2010, https://arb.parliament.iq/) 2012/6/30.

تم توحيد الرسم الكمركي وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (393) في 11/14/ 2017 وتخفيض سقف الاعلى والنزول من 100% الى 30% على ان يتم تطبيقه في بداية كانون الثاني 2018 لدواعي حماية المنتج وتنفيذاً لمتطلبات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي

من الاسباب الموجبة التي دعت لتطبيق هذا القانون هو لغرض متطلبات الوضع الاقتصادي وزيادة الإيرادات غير النفطية للعراق اما في التعديل الثاني الذي شرع في 2013/6/30 كانت الاسباب الموجبة له هو اتاحة الوقت الكافي لتوفير المتطلبات الفنية اللازمة لتنفيذ احكام قانون التعرفة الكمركية والحفاظ على مستوى الاسعار في السوق العراقية في الوقت الحاضر وحماية المستهلك من الزيادة السعرية المتوقعة نتيجة تنفيذ القانون المذكور ولتوفر القناعة بصعوبة التطبيق الكلي للقانون, في حين دعت الاسباب لتطبيق القانون في 2018/1/1 هي من اجل منح فرصة كافية للمستوردين ممن لديهم ألتزامات تعاقدية الى أعتماد نسبة الرسوم القديمة كأساس في أحتساب تكاليفها شريطة أن لايسري هذا التعديل بأثر رجعي,

2- تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

شهد العراق أنتقالاً في سياسته الاقتصادية(**الحيالي , 2011, 1)** من الاقتصاد الموجه (المركزي) الى اقتصاد خليط مابين المركزية والسوق , فبعد عام 2003 سعى العراق الى الاندماج الدولي من خلال أرتباطه بمنظمات دولية لاسترجاع مكانته السابقه في المجتمع الدولي حيث تقدم بطلب انضمام للمنظمة ولاقى قبول في نفس السنة على انضمامه بصفة مراقب في عام 2004 ولغاية اليوم العراق متواجد بصفة مراقب ولم يمنح العضوية, نذكر بعض مزايا الانضمام للمنظمة وهي كالاتي(**أحمد ومحمود, 2014, 14):**

1- ان الانضمام المزيد من الاندماج الدولي وتحسين صورة الدولة عالمياً في المجال الاقتصادي عن طريق اعتماد سياسات اقتصادية وتجارية دولية مما يعزز الثقة في التعامل التجاري مع العراق.

2- الانضمام يجلُب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للدولة لانه من شروط الانضمام تحقيق بيئة مستقرة أمنة وجاذبة للاستثمارات الاجنبية.

3- حماية مصالح الدولة عن طريق تسوية النزاعات التجارية ضمن برنامج المنظمة حيث يمكن للاعضاء تسوية النزاعات.

4- أستفادة العراق من مبدا المعاملة الخاصة والتفضيلية التي نصت عليها الاتفاقية وخاصة الاتفاقية الزراعية حيث تمنح المنظمة برامج للدعم الفني والمالي وحماية الانتاج المحلي وتحقيق الامن الغذائي عن طريق استخدام التدابير الوقائية.

5- يسهم هذا الانضمام من رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ورفع المستوى المعاشي ورفع الكفاءةعن طريق تحرير التجارة التي تخلق اجواء تنافسية مابين الصناعات والمنتجات المحلية .

أما من سلبيات الانضمام للمنظمة نذكر بعضاً منها(**السلمان, 2009, 197):-**

1- ان كثافة وجود الشركات الاجنبية في العراق ينعكس بشكل سلبي على الشركات المحلية وخروجها من المنافسة

2- تقليص الدعم المباشر للصادرات الزراعية والصناعية وارتفاع نسب البطالة في القطاع الزراعي لتزامن هذه الاجراءات مع تطبيق برامج المخصصة للاصلاح الاقتصادي مما يؤدي الى تراجع الانتاج المحلي وانخفاض الاجور ومستوى الدخل وارتفاع نسبة الملكية للشركات الاجنبية في بعض القطاعات .

3- انعدام الرقابة والسيطرة على المنافذ الحدودية على السلع المستوردة واغراق السوق العراقية بالسلع الاجنبية .

4- تقليل الدور الاقتصادي للدولة وأن تقدم القطاع الخاص يتطلب بيئة مناسبة تتسم بالاستقرار الامني والتشريعات القانونية المُحكمة.

مماسبق يمكن القول أنه من الصعب تلبية شروط الانضمام لانعدام وجود اصلاحات سياسية من الدرجة الاولى والتي تعد خطوة مهمة باتجاه رفع فعالية الانضمام والذي يعتبر كعامل مهم لخلق بيئة أمنة , وعدم وجود أصلاحات الاقتصادية حيث تحتاج الدولة الى قطع اشواط كبيرة لتفعيل هذه الاصلاحات , وان الالتزام بشروط المنظمة وتطبيقها تحتاج الى مؤسسات ذات مهنية عالية وخاصةً مع وجود عقول فذة وكوادر مدّربة قادرة على فهم الفرص التي يتيحها النظام التجاري متعدد الاطراف ويتطلب من الدولة أن توحد وتسهل مهام التصدير والاستيراد والتي احياناً تكون كلف اجراء معاملاتها باهضة الثمن قياساً بالدول الاخرى .

3- التعريفة الكمركية والهيكل السلعي للاستيرادات العراقية

يتميز الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية بتنوعه، ومما يلاحظ في الجدول أدناه من حيث البيانات المذكورة ان المكائن ومعدات النقل تاتي في المرتبة الاولى من حيث الاستيراد حيث بلغت خلال سنوات الدراسة (249294.2) مليون دولار وفي المرتبة الثانية المصنوعات المتنوعة حيث بلغ مجموعها خلال سنوات الدراسة (100988.4)مليون دولار وفي المرتبة الثالثة السلع المصنعة والتي بلغ مجموعها (70839.9) مليون دولار، وقد لاحظت الباحثة أن تذبذب الاستيرادات من جميع السلع خلال سنوات الدراسة مابين الارتفاع والانخفاض تبعاً للظروف الاقتصادية التي مر بها البلدعلى سبيل المثال نأخذ المستوردات من السلع الغذائية والحيوانات الحية في بداية عام 2004 ولان العراق انفتح تجارياً , بلغت قيمة الاسيترادات من المواد الغذائية والحيوانات الحية (730.4) مليون دولار واستمرت بالارتفاع لغاية 2014 حيث في عام 2014 انخفضت المستوردات من المواد الغذائية الى (2,872) مليون دولار بعد أن كانت في عام 2013 (3,205) مليون دولار، وعليه يمكن ان نعلل سبب

الانخفاض الى الفوضى الامنية في تلك السنة التي شلت حركة الاستيرادات في بعض المناطق الشمالية والغربية، ، واستمرت بالانخفاض لغاية 2017 حيث عاودت بالارتفاع تدريجياً وصولاً لعام 2019 حيث بلغت (3,139) مليون دولار.

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروب والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة
2004	730.4	278.9	373.9	2100	1362	1432.5	1779.9	9264.2	3372.4	608.1
2005	807	308	414	2,320	1,504	1,582	1,967	10,234	3,725	671
2006	716	274	368	2,060	1,335	1,404	1,747	9,086	3,307	595
2007	1,093	264	354	1,985	1,286	1,353	2,287	7,749	3,187	574
2008	1,917	461	639	3,479	2,272	2,378	4,047	13,666	5,608	1,029
2009	2,076	500	692	3,767	2,460	2,575	4,381	14,798	6,073	1,115
2010	2,371	571	790	4,304	2,811	2,942	5,006	16,907	6,939	1,274
2011	2,581	622	860	4,685	3,059	3,203	5,450	18,404	7,553	1,386
2012	3,186	767	1,062	5,783	3,776	3,954	6,727	22,717	9,323	1,711
2013	3,205	772	1,068	5,816	3,789	3,977	6,766	22,849	9,377	1,721
2014	2,872	691	957	5,212	3,403	3,563	6,062	20,473	8,402	1,542
2015	2,109	508	703	3,826	2,499	2,616	4,451	15,032	6,169	1,132
2016	1,851	446	617	3,359	2,194	2,297	3,908	13,198	5,416	994
2017	2,094	504	698	3,799	2,481	2,597	4,419	14,925	6,125	1,124
2018	2,470	595	823	4,482	2,927	3,064	5,214	17,609	7,226	1,326
2019	3,139	756	1,046	5,698	3,721	3,895	6,628	22,383	9,186	1,686
المجموع	33217.4	8317.9	11464.9	62675	40879	42832.5	70839.9	249294.2	100988.4	18488.1
الاهمية النسبية	0.05	0.01	0.01	0.09	0.06	0.06	0.11	0.39	0.15	0.02

امابالنسبة للتعريفة الكمركية فمنذ عام 2003 ولغاية 2016 وبموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم (37,38) بفرض ضريبة اعادة اعمار العراق وايقاف العمل بقانون (77)لسنة 1955 وايقاف العمل بقانون (23) لسنة 1984 المعدل أي ان قانون التعريفة الكمركية لم يكن مُشّرع حينها حيث أن الضريبة لم تكن ذات تأثير على جميع المستوردات الداخلة ومنح اعفاءات لبعض السلع وحاجة السوق المحلي لهذه السلع وبعد أن شُرع قانون 22 لسنة 2010 وتطبيقه في عام 2018/1/1 لم يحدث تأثير ايضاً في هيكل الاستيرادات العراقية بسبب عدم قدرة وكفاءة الاجهزة الانتاجية المحلية على توفير هذه السلع وارتفاع اعداد السكان سنوياً

الشكل (3) يوضح الاهمية النسبية للهيكل السلعي للاستيرادات العراقية للمدة (2004 – 2019).

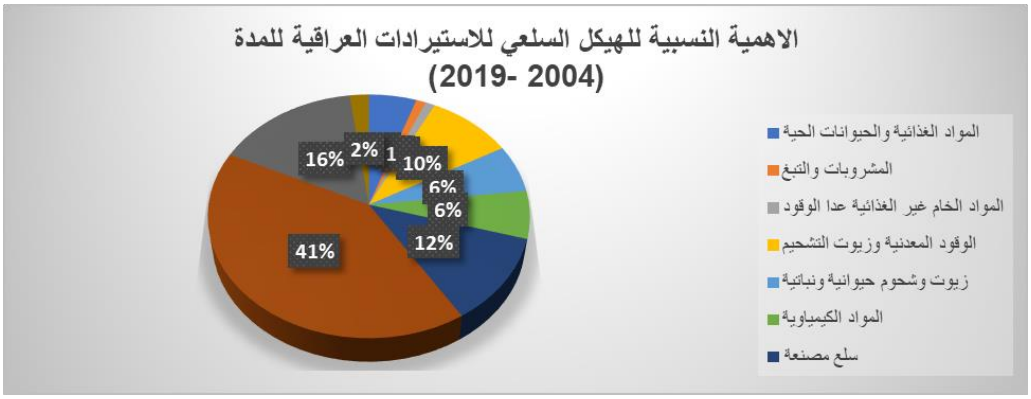

المصدر : من عمل الباحثة استناداً الى بيانات الجدول(3).

المبحث الثالث : أثر التعريفة الكمركية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق بعد عام 2003

شهد العراق عام 2003 تغييرات دراماتيكية على الصعيدين السياسي والاقتصادي منها زوال النظام الشمولي المركزي والتحول نحو النظام الليبرالي (او من المفترض بأن يكون ليبرالياً) وفق تشريعات الحاكم المدني بول بريمر وعلى اثره تحولت تجارة العراق من نظام الحصة الاستيرادية او التجارة المقيدّة التي فرضتها الامم المتحدة كعقوبات على العراق الى نظام التجارة الحرة بمعنى جعل العراق منطقة حرة للتجارة مما احدث ذلك صدمة كبيرة في جميع المتغيرات الاقتصادية على جميع الاصعدة وكالأتي:

أولاً- سعر الصرف(Exchange rate) ويعرّف سعر الصرف**(السعدي, 2011, 88)** على انه (هو عدد الوحدات الاجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية او عدد الوحدات المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الاجنبية), أي يمكن القول أن سعر الصرف ماهو الا وسيلة لتسهيل المدفوعات بين الدول المتعاملة لغرض أنتقال عناصر الانتاج ورؤوس الاموال والسلع المصنعة لغرض تلبية الطلب المحلي او العالمي وأنتقال العملات بين الدول لتعزيز الارصدة الاجنبية لدى كل بلد متاجر.

تختلف انظمة سعر الصرف بأختلاف الدول وطبيعتها فهنالك عدة أنظمة لسعر الصرف وهي (نظام سعر الصرف الثابت, نظام سعر الصرف المرن , سعر الصرف المعوم – المدار) .

اعتمدت السلطة الاقتصادية في العراق قبل عام 2003 نظام سعر الصرف المتعدد تحديداً في فترة التسعينات من القرن المنصرم حيث شهدت هذه الفترة اسعار صرف متعددة ومتغيرة بشكل كبير خصوصاً بعد فرض العقوبات على العراق سنة 1991 لغاية 1996 حيث بلغ معدل التغير السنوي لاسعار الصرف الرسمية ماقيمته 116% وهذه دلالة واضحة على الانخفاض الهائل في اسعار الصرف بسبب الحصار الاقتصادي وانخفاض قيمة الدينار امام الدولار اما بعد توقيع مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء تغيرت اسعار الصرف تبعاً لهذا الاتفاق فأخذت بالتذبذب مابين ارتفاع صرف الدينار وانخفاضه فبلغ معدل التغيير السنوي من 1996 لغاية 1999 ماقيمته (68%) بعد عام 2003 وحدوث تغييرات في النظام التجاري وعودة العراق للاسواق العالمية والعربية لتصدير النفط الخام وبعض المنتجات حيث بقي العراق بهيكل تصديري ثابت لم يتغير فقد تغيرت اسعار صرف الدينار مقابل الدولار اذ ارتفعت اسعار الصرف واخذت تتذبذب مابين الارتفاع والانخفاض لكن بهامش حدود معينة لان البنك المركزي اتبع نظام سعر الصرف المعوم المدار بعد ان كان يتبع نظام سعر الصرف الثابت المتعدد اي اصبح الدينار يخضع لقوى العرض والطلب لكن بأشراف مباشر من قبل البنك المركزي**(داغر وعطوان, 2015, 274).**

يمكن ملاحظة تأثير سعر الصرف على كل من الاستيرادات العراقية والايرادات الكمركية حيث ان لسعر الصرف تأثير مباشر على الاستيرادات أذ تتصف العلاقة بينهما على انها علاقة طردية كلما ارتفع سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار بمعنى انخفاض صرف الدولار الامريكي امام الدينار ارتفعت كمية الاستيرادات من الخارج لكون أصبحت السلع الاجنبية رخيصة بنظر المستورد المحلي .

نلاحظ من الجدول ادناه انه في عام 2004 كان سعر الصرف (1454) مقابل الدولار وان الاستيرادات بلغت ماقيمتها (2130.3) مليون دولار وفي عام 2005 انخفض سعر صرف الدينار الى (1472) مقابل الدولار وبلغت الاستيرادات ماقيمتها (20,002,20) مليون دولار مقارنه بعام 2004 ونتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار انخفضت الاستيرادات وتأرجح سعر الصرف مابين الارتفاع والانخفاض للاعوام الثلاث(2005 و2006 ,2007) وصولاً لعام 2008 حيث قام البنك المركزي برفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار بمعدل (1203) مقارنة بالعام السابق حيث كان معدل سعر الصرف(1266) اي بواقع انخفاض للدولار بنسبة 5%ويعود ذلك لقيام البنك المركزي من خلال سياسته النقدية على دعم لسعر صرف الدينار ولتقليل الاتجاهات التضخمية وتحقيق النمو, واستمرت الاسعار بالتزايد والنقصان المضطرد لباقي المدد الزمنية وصولاً لعام2016 حيث قام البنك بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار وذلك لتغطية استيرادات القطاع الخاص حيث أن الدولار سجل ارتفاعاً مقارنه بعام 2015 بنسبة (2.2%), بعد ذلك تعود معدلات صرف الدينار بالارتفاع لباقي الاعوام للمحافظة على استقرار الدينار العراقي.

الجدول (4) سعر صرف الرسمي للدينار , الاستيرادات العراقية والايرادات الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 -2019) (مليون دولار)

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاستيرادات	الايرادات الكمركية
2004	1454	21,302.30	5572
2005	1472	20,002.20	68543
2006	1475	18,707.50	108135
2007	1266	21,516.20	125302
2008	1203	30,171.20	239382
2009	1182	38,437.10	403652
2010	1185	43,915.30	342650
2011	1196	47,802.90	365229
2012	1233	56,233.70	420004
2013	1232	58,795.90	484288
2014	1214	53,176.60	423917
2015	1247	39,045.10	333887
2016	1275	34,279.80	507829
2017	1258	38,765.70	982796
2018	1208	38,875.70	1400444
2019	1196	49,417.60	883707

المصدر: الجدول من عمل الباحثة استناداً الى : 1- جمهورية العراق, البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث. 2-جمهورية العراق, وزارة المالية, الهيئة العامة للكمارك .

كما أن سعر الصرف والتعريفة الكمركية تمثلان اداتان فعالتان حيث تظهران بوضوح في ميزان المدفوعات وخاصة في الميزان التجاري ولكون العراق جهازه الانتاجي ضعيف وشبه متوقف وهذا مايحتم عليه أن يستورد جميع السلع الرأسمالية وخاصة الاستهلاكية من الخارج لسد حاجة الطلب المحلي , فشهد العراق بعد عام 2003 جملة من التغييرات ومن جملة هذه التغييرات هو استقلال البنك المركزي العراقي الذي يسعى جاهداً لتطبيق السياسة النقدية المُحكمة من أجل السيطرة على سعر صرف الدينار والحيلولة دون انهياره كما كان سابقاً , كما يلاحظ من الجدول اعلاه تذبذب اسعار الصرف مابين الارتفاع والانخفاض مثلاً في عام 2004 كان معدل سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1454) وكانت الايرادات الكمركية (55.72) مليون دولار حيث ان البنك المركزي في هذه الفترة انشأ مزاد العملة وهذا ما حافظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار, اما في عام 2005 انخفض معدل سعر صرف العملة المحلية ألى (1472) ممايفترض أن ينعكس على الاستيرادات فتنخفض ،وان قيمة الاسيترادات قد انخفضت فعلياً و لكن قيمة الايرادات الكمركية ارتفعت عن سابقتها حيث بلغت (68,543) مليون دولار و بمعدل تغير سنوي قدره(68,54%)مما يعني ان الضرائب الكمركية أستهدفت سلع ذات مرونة منخفضة بمعنى ان المستهلك لايستطيع الاستغناء عنها ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الايرادات الكمركية وفق ضريبة اعادة اعمار العراق والتي قدرها5 % , وشهدت السنوات اللاحقة تذبذباً بسعر الصرف الرسمي وكذلك بقيم الايرادات الكمركية مابين الارتفاع والانخفاض ففي عام 2015 انخفضت الايرادات الكمركية ونعلل ذلك لبقاء سيطرة الجماعات الارهابية على بعض محافظات العراق مما انعكس على معدل سعر الصرف الرسمي فقد انخفض الى(1247) لكل دولار بعد ان كان (1214) وقيمة الايرادات الكمركية بلغت (333,887) مليون دولار وبمعدل تغير (33,38%) بعد ان كانت في عام 2014 (423,917) مليون دولار, وصولاً لغاية 2017 وتحرر العراق من سيطرة الجماعات الارهابية انخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الى (1258) وبلغت الايرادات الكمركية ماقيمته (982,796,) مليون دولار وكما هو معلوم أن المستوردات تكون بالدولار الامريكي فأن اي ارتفاع او انخفاض في سعر الصرف سينعكس على قيمة الايرادات الكمركية, واستمرت الايرادات بالتأرجح مابين الارتفاع والانخفاض لبقية سنوات الدراسة .

مما سبق يمكن القول أن هنالك علاقة طردية مابين سعر صرف الدينار والتعريفة الكمركية حيث كلما ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار كلما اصبحت السلع المستوردة ارخص وبالتالي تزداد الكمية المستوردة من هذه السلع فترتفع الايرادات الكمركية وعلى العكس من ذلك أنه كلما انخفض سعر صرف الدينار انخفضت الاستيرادات من الخارج وبالتالي تنخفض قيمة الايرادات الكمركية .

ثانياً- ميزان المدفوعات (Payment Balance) :يعتبر ميزان المدفوعات أحد الادوات التي تستعين بها السلطة الاقتصادية لرسم سياستها الاقتصادية حيث ان ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية اذ عرّفه صندوق النقد الدولي على أنه (بيان أحصائي يوفر بأسلوب منظم ومنهجي كافة المعاملات الاقتصادية مابين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة), **(عبد النبي, 2015, 1)** , ويعرف ايضاً على على انه (سجل للمعاملات المالية لبلد ما مع بقية العالم في فترة محاسبية عادة ما تكون سنة وهو عبارة عن قيد مزدوج بمعنى كل معاملة مالية تسجل مرتان حيث لكل مدين دائن ولكل دائن مدين).**(Wall, 1982, 1)**

ينفرد ميزان المدفوعات العراقي , **(درج وفيصل, 2019 , 63)**, عن باقي موازين العالم بكون الاقتصاد العراقي أقتصاد ريعي احادي الجانب بالتالي يعتمد على النفط في التصدير وغياب تنوع الهيكل السلعي للصادرات وان معظم واردات الدولة هي من عائدات النفط لذا عندما يحصل عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لمعالجة العجز في الميزان عن طريق الميزان التجاري الذي يعد اهم حساب في ميزان المدفوعات والذي يتضمن صادرات وواردات من السلع ،،ويتميز الميزان التجاري العراقي عن شاكلته من الموازين التجارية الاخرى في دول العالم غياب تنوع الميزان حيث يتكون من صادرات وواردات السلع المنظورة او مايسمى بالتجارة المنظورة وذلك لغياب تنوع هيكل الصادرات العراقي من السلع المصنعة واعتماده بشكل كبير على صادراته من النفط الخام حيث تشكل الصادرات النفطية 99% من أجمالي الصادرات .

وبالتالي ما يلاحظ خلال فترة الدراسة أن الميزان التجاري العراقي في عام 2004 كان يعاني من عجز مقداره (3,492.30-) بسبب تفوق قيم الاستيرادات عن الصادرات بسبب النهوض حديثاً من واقع الدمار وان القطاعات الانتاجية المحلية عانت من دمار وتعطل في البنية التحتية والانفتاح التجاري الذي حدث كصدمة اقتصادية على الاقتصاد العراقي لذا نلاحظ زيادة قيم الاستيرادات على الصادرات العراقية مما ادى الى حدوث عجز في الميزان التجاري وكذلك عجز في ميزان المدفوعات وفق أحصائيات البنك الدولي قدر ب(-297.0) أما بالنسبة لباقي السنوات فنلاحظ ان الميزان التجاري وضعه مستقر نسبياً وتتذبذب قيمته مابين الارتفاع والانخفاض تبعاً لقيم الصادرات النفطية ولكن ميزان المدفوعات العراقي شهد حدوث عجز في بعض سنوات الدراسة (2005, 2010, 2013, 2017,2018, 2019) لو تتبعنا تفاصيل الميزان لوجدنا أن بعض فقرات الميزان غير الميزان التجاري هي التي ادت الى حدوث العجز فمثلا في عام 2005 حدث عجز في ميزان المدفوعات بسبب الحساب المالي الذي يقدر قيمة العجز فيه الى (-1,434.1) مليون دولار وكذلك عجز في حساب الاصول والاحتياطيات من الذهب والنقد ولو اخذنا عام 2019 حيث بلغ عجز ميزان المدفوعات (* **القيم التي وردت عن الحساب المالي يمكن الرجوع الى البنك المركزي العراقي, النشرات للسنوية (2005,2019) صفحات متفرقة)** .وبحثنا في تفاصيل ميزان المدفوعات لوجدنا هنالك عجز ايضاً في صافي الحساب المالي والذي بلغ ماقيمته (-11.1) مليون دولار .

الجدول(5) الصادرات والاستيرادات العراقية والميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2019) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية(1)	الصادرا ت غير النفطية(2)	مجموع الصادرات(3)	الاستيرادات(4)	الميزان التجاري (5)	الميزان التجاري (بأستثناء الصادرات النفطية) (6)
2004	17,700.00	110	17810	21302.3	(3,492.30)	(21,192.30)
2005	23578.9	118.5	23,697.40	20,002.20	3,695.20	(19,883.70)
2006	30298.7	230.7	30,529.40	18,707.50	11,821.90	(18,476.80)
2007	39336.2	253.8	39,587.00	21,516.20	18,070.80	(21,262.40)
2008	63417.9	308.2	63,726.10	30,171.20	33,554.90	(29,863.00)
2009	39311.4	115	39,782.20	38,437.10	1,345.10	(38,322.10)
2010	51589.1	174.5	51,763.60	43,915.30	7,848.30	(43,740.80)
2011	79459.5	221	79,680.50	47,802.90	31,877.60	(47,581.90)
2012	93898.4	273.2	94,171.60	56,233.70	37,937.90	(55,960.50)
2013	89553.1	215.9	89,769.40	58,795.90	30,973.50	(58,580.00)
2014	83798	182.9	83,980.90	53,176.60	30,804.30	(52,993.70)
2015	43250.4	191.1	43,441.50	39,045.10	4,396.40	(38,854.00)
2016	40668.9	90.2	40,759.10	34,279.80	6,479.30	(34,189.60)
2017	57343.3	215.8	57,559.10	38,765.70	18,793.40	(38,549.90)
2018	86234.7	125.2	86,359.90	38,875.70	47,484.20	(38,750.50)
2019	81100	485.2	81,585.20	49,417.60	32,167.60	(48,932.40)

المصدر: من أعداد الباحثة استناداً لبيانات : البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية , صفحات متفرقة.

-العمود (5,6) من استخراج الباحثة.

***القيم بين الاقواس تعني ان الاشارة سالبة.**

اذا ارتأت الدولة الى أن تعالج هذا العجز في الميزان فمن المؤكد أنها ستلجأ الى الميزان التجاري لتمويل هذا العجز او التخلص منه عن طريق تنمية الصادرات غيرالنفطية لكي تضمن دخول نقد أجنبي من مصدر أخر غير النفط لضمان حصولها على نقد لايتعرض للتقلبات كما التي يتعرض لها القطاع النفطي في الاسواق العالمية كما سنلاحظ في الجدول أدناه قيمة الصادرات غير النفطية من خلال سنوات الدراسة وقيمة الاستيرادات ومقدار الميزان التجاري بأستثناء الصادرات النفطية حيث نلاحظ ان الميزان التجاري باستثناء النفط خلال مدة الدراسة يعاني من عجز دائم ومتأرجح خلال سنوات الدراسة وهذا ليس بجديد على الميزان التجاري العراقي و بالرجوع الى الاعوام التي سبقت فترة الدراسة ان الميزان يعاني بشكل دائم من العجز للاسباب التي تم ذكرها سابقاً( ).

لذا ترى الباحثة أنه لابد للدولة أن تنمي صادراتها غير النفطية وتقدم الدعم والتحفيز للقطاعات الوطنية عن طريق التعريفة الكمركية والتي تمثل أداة تمويلية وحمائية في ذات الوقت ولان التعريفة الكمركية تساهم للحد من الواردات فأذا قامت السلطة الاقتصادية بوضع نسب مرتفعة نسبياً كضرائب على المستوردات من السلع الاجنبية لحماية المنتج المحلي وبذلك قد تحد من الاستيرادات وأن الايرادات المتأتية تساهم بتمويل الميزان التجاري مما ينعكس على ميزان المدفوعات وكذلك تساهم بزيادة الحساب المالي كتوفير نقد اجنبي وتسديد التزامات الدولة تجاه الخارج والفائض منه يوضع في حساب الاصول النقدية, لذا ان التعريفة الكمركية تعتبر أداة ذات أهمية بالغه جداً في حماية الاقتصاد الوطني وكذلك لحل جميع المشاكل في ميزان المدفوعات أذ يمكن للسلطة الاقتصادية أن تضع خطة ذات امكانية جيدة لحل المشاكل التي قد تواجه ميزان المدفوعات وتجنبه من حدوث العجز وتعرضه للتقلبات لكن لابد ان تكون الاولوية للتعريفة الكمركية لانها الحل الاسهل والاضمن بأن تعالج هذه المشاكل.

ثالثاً- الادخار (Saving): يمثل الادخار عنصراً أساسياً في جميع الاقتصادات ولايخلو الاقتصاد العراقي من أهمية هذا العنصر الا ان الواقع العملي يشير الى ضعف هذا العنصر لأسباب عديدة منها تدني مستويات الدخل للفرد العراقي وأرتفاع الميل الحدي الاستهلاك فضلاً عن أرتفاع مستويات التضخم وضعف القطاعات الانتاجية الوطنية والاعتماد على الاستيرادات في تلبية الطلب المحلي(**عبد القادر, مصدر سابق, 421).**

تسهم التعريفة الكمركية بصورة غير مباشرة في التأثير على الادخارات المحلية عن طريق الاستهلاك حيث كلما تزداد الضرائب الكمركية المفروضة على السلع وخاصة السلع الكمالية فانها تسهم في الحد من استهلاك هذه السلع وبالتالي ينخفض أستهلاك الافراد لها مما يؤدي الى حدوث فائض في المبالغ التي كانت مخصصة لشراءها فتذهب

جميعها الى الادخار في حال تم فرض الضريبة الكمركية على السلع الضرورية التي تتمتع بمرونة منخفضة او

عديمة المرونة كالسلع الدوائية، فأن هذا يجعل الاثر سلبي على الادخارات لان المبالغ التي كان من المفترض تخصيصها للادخار ستذهب جميعها للاستهلاك والسبب لان الفرد ببساطةلا يستطيع التنازل عن استهلاك هذه السلع.

في الجدول (5) الذي يبين اجمالي الادخارات والعائدات من جراء فرض التعريفة الكمركية على السلع ضمن فترة أن اجمالي الادخار اخذ مساراً متزايداً ويقابله الايرادات الكمركية ايضاً لكن بنسب متفاوتة ومتذبذبة وصولاً لعام 2009 وبسبب الازمة العالمية انخفض اجمالي الادخار الى (2353657.9) مليون دينار مقارنة بعام 2008 اما بالنسبة للايرادات الكمركية في هذه الفترة بلغت (477,116) مليون دينار و هنا ارتفعت عن سابقتها في عام 2008 لعدة اسباب منها انخفاض سعر صرف الدولار مما انعكس على اجمالي الاستيرادات الداخلة للبلد وارتفاعها.

وهكذا اجمالاً لباقي السنوات نلاحظ تذبذب الايرادات الكمركية والادخار مابين الارتفاع والانخفاض لعدة اسباب لكن ما يؤخذ في بعض الاحيان أن الايرادات الكمركية قد تزداد في فترة ما لكنها لاتنعكس على الادخار حيث نلاحظ مثلا في عام 2016 ان اجمالي الادخار بلغ (18692103.9) مليون دينار مقارنة بعام 2015حيث كان اقل بنسبة طفيفة(18637749) مليون دينار بمعدل نمو منخفض قدره

(-1.91) بينما الايرادات الكمركية في نفس السنة ارتفعت عن شاكلتها عن عام 2015 بمعدل نمو مرتفع قدره (52.09%) وهنا نلاحظ بأنه لايوجد تأثير واضح في زيادة العوائد من الكمارك على الادخارات والسبب يعود لامرين احدهما ان الاوضاع الامنية في ذلك الحين جعلت الافراد وكذلك القطاعات الخاصة ان تتردد في توجيه اموالها نحو الادخار بسبب انخفاض سعر الصرف والذي اثر بشكل سلبي على الادخار والامر الاخر بان اي تحسن في التجارة الخارجية وخاصة الاستيرادات ستنعكس على الايرادات الكمركية وجعلها ترتفع.

ولعلنا لانجافي الصواب حينما نقول بأن التعريفة الكمركية من الناحية النظرية لها دور بارز في التأثير على الادخار اذا تم توجيه هذه الايرادات صوب القطاعات الانتاجية والتي تؤدي الى أرتفاع الدخول للعاملين ومن ثم ستنعكس على الناتج المحلي الاجمالي وجعله يزداد وبالنتيجة سترتفع الادخارات, لكن من الناحية العملية في العراق لايوجد دور واضح للتعريفة الكمركية في التأثير على المدخرات ونعلل السبب لغياب الوعي بأهمية الادخارات والفرد العراقي هو فرد مستهلك من الدرجة الاولى والثاني لكون الايرادات الكمركية يتم توجيهها فقط صوب تمويل الموازنة وليس صوب دعم القطاعات الاقتصادية.

الجدول (6) اجمالي الادخار والايرادات الكمركية للمدة(2004-2019) (مليون دينار)

السنوات	الادخار	الايرادات الكمركية
2004	1387579.7	81020
2005	8228016.8	100895
2006	19119446.4	159499
2007	18480742	158633
2008	41710145	287978
2009	2353657.9	477116
2010	15766720.1	406040
2011	42416293.4	436814
2012	40390900.8	517865
2013	52311773.5	596642
2014	38908708.4	514636
2015	18637749	416357
2016	18692103.9	647482
2017	34633301.2	1236357
2018	59232141.3	1691737
2019	52943035	1056914

المصدر: من عمل الباحثة استناداً الى:

- جمهورية العراق,وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, دائرة الحسابات القومية .

-جمهورية العراق, وزارة المالية, الهيئة العامة للكمارك.

رابعاً- الاستثمار المحلي (Local Investment):

يعتبر الاستثمار المحلي من أهم الانشطة الاقتصادية التي تساهم في دفع عجلة النمو والتنمية, وتسعى اغلب الدول الى تحقيقه , أذ تساهم الاستثمارات المحلية الموجهه بشكل صحيح لاقامة ترابطات مع القطاعات الاقتصادية المختلفة, وان الاستثمار المحلي هو عملية توظيف المدخرات المحلية في المشاريع الانتاجية والخدمية المتنوعة والاستثمار المحلي يكون على نوعين الاول هو الاستثمار المحلي للقطاع العام الذي تقوم به مؤسسات الدولة وفق خطط استراتيجية معدّة من قبل الدولة كالاستثمار في البنى التحتية واستثمار محلي للقطاع الخاص الذي تقوم به الشركات والافراد, **(عبود , 2014 , 3).**

تشير الاحصائيات في الجدول أدناه أن الاستثمار المحلي منذ عام 2004 أتجهت نحو الارتفاع ويعودهذا الارتفاع في الاستثمار المحلي بنوعيه العام والخاص الى الزيادة الحاصلة في الاستثمار في قطاع الزراعة وفي قطاع التعدين وايضاً البناء والتشييد وقد أنخفض في عام 2015 ونعلل السبب الى أن الاوضاع الامنيه في تلك الفترة كانت غير مستقرة ومماسبب مخاوف لدى المستثمر المحلي

فأنخفض الاستثمار في جميع القطاعات والانشطة المذكورة في تلك الفترة وان اعلى نسبة مساهمة وصلت اليها كان في عام 2006 حيث وصلت مساهمة الايرادات في تكوين الاستثمار المحلي الى (99.09%) واستمر الاستثمار المحلي بالانخفاض وصولاً لعام 2018 فقد ارتفع الى (381071) مليون دينار بعد ان كان في عام 2017 (323302)مليون دينار وفي عام 2019 وصل الى (607153)مليون دينار حسب التقدير الاولي لوزارة التخطيط وان هذا الارتفاع الذي حدث في السنوات الاخيرة يعود لتطبيق قانون التعريفة الكمركية حيث ارتفعت الايرادات الكمركية في تلك الفترة مما انعكس ذلك بشكل غير مباشر على المستثمر المحلي حيث ان التعريفة توفر حماية للمنتج المحلي وللمستثمر ايضاً وارتفعت نسبة مساهمة التعريفة في تكوين اجمالي الاستثمار لعام 2018 الى (44.39%) بعد أن كانت في عام 2017 (38.24%) وانخفضت في عام 2019 حيث وصلت الى (17.41%) ويعود هذا الانخفاض بسبب انخفاض الايرادات الكمركية نسبة لاجمالي الاستثمار.

الجدول(7) مساهمة الايرادات الكمركية في تكوين اجمالي الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي للمدة(2004 - 2019) (مليون دينار)

السنة	الاستثمار المحلي (1)	الايرادات الكمركية (2)	مساهمة الايرادات الكمركية في تكوين اجمالي الاستثمار المحلي (2/1)
2004	285780	81020	28.35
2005	101823	100895	99.09
2006	169111	159499	94.32
2007	753040	158633	21.07
2008	232405	28797	12.39
2009	134712	47711	35.42
2010	262527	40604	15.47
2011	282349	43681	15.47
2012	381398	51786	13.58
2013	550366	59664	10.84
2014	558374	51463	9.22
2015	506505	41635	8.22
2016	287032	64748	22.56
2017	323302	123635	38.24
2018	381071	169173	44.39
2019	607153*	105691	17.41

المصدر:

1- **جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, دائرة الحسابات القومية.**

2- **جمهورية العراق, وزارة المالية , الهيئة العامة للكمارك, القسم المالي.**

3- **العمود (3) من استخراج الباحثة**

***الاستثمار المحلي لعام 2019 تقديرات اولية.**

**** تم احتساب العمود (3) كالاتي :(الايرادات الكمركية/ اجمالي الاستثمار)*100**

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً- الاستنتاجات

1- ان سياسة تحرير التجارة لم يكن وقعها أيجابي على الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وأتساع هيكل الاستيرادات بشكل كبير مع بقاء هيكل الصادرات ثابتاً ومقتصر على سلع معينة فقط, فضلاً عن أتساع العجز في الميزان التجاري غير النفطي مع ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي حتى بعد تطبيق قانون التعريفة , أذ بقيت هذه المؤشرات في تزايد.

2- أن التلكؤ في تطبيق قانون التعريفة الكمركية المرقم 22 لسنة 2010 وكثرة التعديلات على القانون وتطبيقه بشكل كامل في عام 2018 بمعنى هنالك فجوة كبيرة بين التشريع والتطبيق أدى الى حصول بعض الممارسات غير المشروعة فضلاً عن ضعف سيطرة ورقابة الهيأة العامة للكمارك وهيأة المنافذ الحدودية.

3-أثبت البحث صحة فرضيته التي تنص على ضعف الدور الحمائي أثر على دوره في التأثير على المتغيرات من خلال مقارنة الايرادات الكمركية المستحصلة مع كمية الادخار و الاستثمار المحلي وتأثير التعريفة على الميزان التجاري غير النفطي أذ وجد أن هذا الميزان يعاني من عجز مستمر بمعنى لم يكن للتعريفة الكمركية دور واضح وكبير على هذه المتغيرات لغياب الوعي لدى السلطة الاقتصادية بأهمية التعريفة الكمركية في التأثير على هذه المتغيرات التي تمثل مفاصل اساسية في الاقتصاد العراقي.

4- غياب الوعي لدى المكلفين بدفع الضرائب الكمركية بأهمية هذه الضرائب لكونها تعطي حماية للمنتج والمستهلك فضلاً عن تشوه مفاهيم التعريفة لدى المكلف والعامل في مجال الكمارك.

ثانياً- التوصيات

1-أعادة النظر بقانون التعريفة الكمركية وتشريع قانون عقوبات جديد يقتضي بعقوبات قاسية ضد الممارسات غير المشروعة للوعي بأهمية هذا القانون .

2- رفع التعريفات المفروضة على بعض السلع الكمالية والمشروبات الروحية والسكائر لتعزيز وزيادة الايرادات الكمركية فضلاً عن تفعيل الدور الرقابي والتعاون المشترك بين الهيأة العامة للكمارك وهيأة المنافذ الحدودية .

3-تفعيل الدور الاجتماعي والاقتصادي للتعريفة الكمركية عن طريق توجيه الايرادات الكمركية صوب دعم القطاعات الاقتصادية وتعزيزها لمجابهة المنافسة الاجنبية .

4- رفع كفاءة العاملين في هيأة المنافذ والكمارك عن طريق اقامة الدورات التدريبية وتوفير التقنيات المحوسبة لتسهيل عملهم الكمركي .

المصادر

1- Pugel, Thomas A(2012),International Economics, 15Ed, Graw hill international (770)page

Wall,ApThril(1982), Balance of payment -2 Theory and United Kingdom, 2Ed,(336)page

3- أحمد, جعفر طالب , محمود, زينة خضير (2014) , أنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (خيارات القبول والرفض) , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد:13 , مجلد:1 , (19)صفحة

4- الامانة العامة لمجلس الوزراء , جدول السلع المستوردة والمشمولة بقانون التعريفة الكمركية 22 (2010), (5) صفحات .

5- بريهي, فارس, كشيش, ميس (2017), الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , العدد:101 , المجلد:23 , (17) صفحة.

6- البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والابحاث (2004- 2019), النشرات السنوية. صفحات متفرقة.

7- جميل , سرمد, الصائغ , نمير , سال, عدي (2018) , الاقتصاد العراقي التحديات والخيارات (السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للاداء الاقتصادي) , الموقع الالكتروني https://www.makingpolicies.org/ , بدون عدد صفحات.

8- الحيالي, عبد الله فاضل (2011) , أنضمام العراق ألى منظمة التجارة العالمية الواقع وأفاق المستقبل , مجلة الدراسات الاقليمية , العدد:23 , مجلد:8 , (29) صفحة.

9- خطاب, محمد (2015) , أقتصاديات الموانئ و الجمارك بين النظرية والتطبيق , كلية التجارة , جامعة الاسكندرية , فرقة رابعة, الاسكندرية. (296) صفحة.

10- داغر, محمود , عطوان , حسين (2015) , سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والمعلن (2004-2012) , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , العدد:82 , مجلد:21 , (23) صفحة.

11- درج , علي أحمد , فيصل , فيصل غازي (2019), العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد:24 , مجلد:11 , (24)صفحة.

12- رشيد , عبد الله محمد واخرون (2020) , قياس وتحليل دالة الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018) , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد:52 , مجلد:16 , (17) صفحة.

13- السعدي, صبحي حسون , عبد , اياد حماد (2011), أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على أنتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد:7 , مجلد:4 , (25) صفحة.

14- السلمان , هيثم عبد الله (2004) , منظمة التجارة العالمية والعراق الانضمام والاثار الاقتصادية المتوقعة , مجلة الدراسات الاستراتيجية , العدد:17 , مجلد : 5 , (27) صفحة.

15- عبد القادر , بان صلاح (2011), الضرائب الكمركية في العراق والاثار المترتبة عليها, الطبعة الاولى, مكتبة السنهوري, بغداد. (464) صفحة.

16- عبد النبي , وليد عيدي (2015), ميزان المدفوعات بوصفه أداة للتحليل الاقتصادي , البنك المركزي العراقي , البحوث والدراسات , (19) صفحة.

17- عبود , لقاء شاكر (2014) , دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (2005-2011) , مجلة كلية مدينة العلم الجامعة , العدد:1 , المجلد:6 , (16) صفحة.

18- فائق , فوزي عبد الخالق(2000) , العلاقات الاقتصادية الدولية. الطبعة الاولى, دار الكتب الوطنية, ليبيا . (248) صفحة.

19- قلادة , نجيب (1965), التعريفة الجمركية كأداة للسياسة الاقتصادية , الطبعة الثالثة , منشأة المعارف , الاسكندرية , (1200) صفحة.

20- كريانين , موردخاي , منصور , محمد (2010), الاقتصاد الدولي (مدخل السياسات) , الطبعة الاولى, دار المريخ للنشر , المملكة العربية السعودية. (423) صفحة.

21- الكليدار, قصي (2014), تحليل قياس أقتصادي لتطور التجارة الخارجية واثرها على الدخل القومي (1950-2008) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد:41 , (18) صفحة.

22- لخضر , مدني , بدعيدة , عبدالله (2006) , تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير , جامعة الجزائر , (296) صفحة.

23-مجلس النواب, التعديل الثاني لقانون التعريفة الكمركية (2010), الموقع الالكتروني : https://arb.parliament.iq/ , بدون عدد صفحات.

24- محمد, مالك عبد الرحيم (2013) , تحليل أثار السياسة الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2010), رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية , (120) صفحة.

25- نجم , سعد , رشيد , هبة (2016), تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي (1980-2013) , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , العدد:89, مجلد:23 , (17) صفحة.

26- نصيرة, لوني (2020) , محاضرات في المنازعات الجمركية , الموقع الالكتروني : https://www.elmizaine.com/ , (2) صفحة.

27- وارتان, سونيا ارزوني (2015) , الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد:23 , المجلد:10 , (26) صفحة.

28- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء (2004-2019) , دائرة الحسابات القومية. صفحات متفرقة.

29- وزارة العدل , جريدة الوقائع العراقية (1933), العدد:1245, (50) صفحة.

30- وزارة العدل, جريدة الوقائع العراقية (1931) .العدد:977 , (113) صفحة.

31- وزارة العدل, جريدة الوقائع العراقية , أمر سلطة الائتلاف المؤقت 38 (2003), (95) صفحة.

32- وزارة العدل, جريدة الوقائع العراقية, أمر سلطة الائتلاف المؤقت 37 (2003), العدد:3980, (3) صفحة.

33- وزارة المالية, الهيئة العامة للكمارك (1984) , قانون الكمارك العراقية لسنة84.(51) صفحة.

34- وزارة المالية, جريدة الوقائع العراقية (1964) , العدد:907 , (41) صفحة.